

تجارب عالمية في السياسة

معهد واشنطن لسياسة
الشرق الأدنى

تعليق
علي حفزي



ICFST

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

تجارب

عرض وتحليل الفكر العالمي



www.icfsthinktank.org

ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلى نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التي يري بها العالم قضاياها، وتنشر مع مقدمة تحليلية ، وتعليق بشأن الموضوع الذي تتناوله.

المركز الدولي للدراسات
المستقبلية والاستراتيجية
مؤسسة بحثية مستقلة غير
هادفة للربح - (مركز تفكير) -
تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة
القضايا ذات الطابع
الاستراتيجي والتي تتصل
بالتغيرات العالمية وانعكاساتها
المحلية والإقليمية .

المدير التنفيذي
عادل سليمان

مجلس الأمناء
أحمد فخر
إسماعيل الدفتار
بهجت قرني
قدري حفني
منى مكرم عبید

المشرف على التحرير
عادل سليمان

أسرة التحرير
رشا محمد راضي

معهد واشنطن لسياسة
الشرق الأدنى

تعليق
علي حفطي

التقديم

تكتسب شبه جزيرة سيناء وعلى مر التاريخ أهمية خاصة سواء بالنسبة لمصر أو لدول الجوار نظراً لما تتمتع من خصائص جيوسراتيجية وسمات ديموجرافية كانت لها تأثيرات هامة علي طبيعة العلاقات المصرية مع جوارها في الإتجاه الشرقى رغم إختلاف طبيعية هذا الجوار على مر التاريخ حيث كانت سيناء هى المعبر الرئيسي سواء للغزوات التى أستهدفت مصر أو للقوافل التجارية والثقافية.. وازدادت شبه جزيرة سيناء أهمية منذ بداية الصراع العربي - الاسرائيلي والحروب المصرية - الاسرائيلية المتعاقبة من حرب ١٩٤٨ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت هى مسرح العمليات الرئيسي لتلك الحروب، وتحولت سيناء الى بؤرة الاهتمام في المنطقة مع تطور الأحداث سواء على الجانب المصري أو على الجانب الفلسطيني في قطاع غزة والإنقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس علي القطاع وظهور العديد من المشكلات الحدودية على مستويات مختلفة سواء كانت متعلقة بقضيتي المعابر والأنفاق بين مصر وغزة، أو عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية عبر الحدود إلى إسرائيل ثم العمليات الإرهابية المتعددة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير المصرية .. وظهور توجهات لحركات سلفية جهادية على أرض سيناء تنسب إليها عمليات تفجير خط الغاز الطبيعي الموصل إلى كل من الأردن وإسرائيل . وبدأ من جديد طرح السؤال الهام حول سيناء بإعتبارها جبهة جديدة من الجبهات المشتعلة في المنطقة التي توليها إسرائيل خاصة والولايات المتحدة الأمريكية عامة أهمية كبرى وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة حول سيناء جبهة جديدة الصادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وأعدّها أحد أهم الباحثين في هذا المجال وهو إيهود يعري وقد علق عليها أحد أبرز الخبراء المصريين في هذا المجال وهو اللواء علي حفطي رئيس جهاز الاستطلاع الحربي وقائد قوات حرس الحدود المصرية ومحافظ شمال سيناء السابق .

أسرة التحرير

مارس ٢٠١٢

المقدمة

منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ واندلاع الثورة المصرية العام الماضي، برزت شبه جزيرة سيناء كبؤرة ساخنة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي المعقد، مع ظهور بنية أساسية إرهابية آخذة في الاتساع تجعل من سيناء جبهة أخرى لمواجهة محتملة. وبات البدو الآن في وضع يمكنهم من تفجير أزمات لا تريدها إسرائيل أو مصر، في وقت يمكنهم فيه كذلك التأثير في الصراع ضد حماس. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لمنع إنهيار كامل في الوضع الأمني داخل وحول شبه جزيرة سيناء، وتجنب ظهور دولة بدوية مسلحة مارقة، وتقليص خطر انهيار السلام المصري الإسرائيلي تحت وطأة ضغوط الأوضاع على حدود سيناء الوعرة. على مدار التاريخ وحتى مؤخرا، ظلت أراضي شبه جزيرة سيناء الشاسعة الجرداء أساسا منطقة عازلة هائلة بين حكام وادي النيل وخصومهم الذين يحكمون المشرق العربي وبلاد ما بين النهرين. وفي الأدبيات التاريخية المصرية الحديثة، عادة ما يُشار إلى سيناء بأنها "صندوق الرمال"، في حين وصفها إيجال آلون، الإستراتيجي الإسرائيلي العظيم، في كتاب صدر له عام ١٩٥٩ يصف فيه المعادلة العسكرية الإقليمية، بأنها "حاجز الرمال".

ورغم أن شبه جزيرة سيناء لم تكن تمثل جائزة مغرية للجيش الغازية، فإنها شكلت طريق عبور للقوات وهي تتحرك عبر طريق التجارة القديم، الطريق الساحلي الذي يربط الهلال الخصيب بشمال أفريقيا. وكان الاستثناء الوحيدان هما أولا استيلاء إسرائيل على سيناء عام ١٩٥٦ - والذي شمل محاولة قصيرة الأمد من جانب ديفيد بن جوريون لضم سيناء في إطار خطة إقامة "مملكة إسرائيل الثالثة"، وهي خطة أحبطها الرئيس دويت إيزنهاور - وثانيا المستوطنات الإسرائيلية التي تم بنائها بعد حرب عام ١٩٦٧ في منطقة ياميت الواقعة شمال شرق سيناء وعلى طول شريط أوفيرا على ساحل خليج العقبة (وجميعها تم إزالته في أعقاب اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩).

ووفقا لتقديرات المحليين المصريين فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الغزوات التي تعرضت لها مصر عبر العصور جاءت عبر سيناء. وفي الواقع يصف الخبراء العسكريون المصريون سيناء بأنها "البوابة الشرقية" لمنطقة دلتا النيل. ورغم أن شبه جزيرة سيناء خضعت لسيطرة مصرية شكلية في الأغلب طوال تاريخها، فإنها لم تندمج بشكل حقيقي في مصر الوطن الأم. وتقليديا عانت سيناء، التي لم يتعدى عدد سكانها ٤٠ ألف نسمة عام ١٩٤٧، من الإهمال. وسُمح للسكان البدو المحليين بالاحتفاظ بثقافتهم الخاصة المنفصلة، وحتى الآن، مازال البدو غير متقبلين التحدث باللهجة المصرية.

وفي الواقع، ظلت سيناء البالغ مساحتها ٦١ ألف كيلومتر مربع - أي تقريبا ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل - منطقة خلفية منعزلة عبر معظم الفترات، بمنأى عن الاضطرابات الكبرى في الشرق الأوسط. ولم يحدث أن توفرت لسيناء حكومة خاصة بها، ولا لعبت دورا مستقلا في صياغة مسار الأحداث. ويشكل البدو المحليون، الذين يصل عددهم الآن إلى نحو ٣٠٠ ألف نسمة، ما يقرب ٧٠ في المائة من إجمالي سكان سيناء، والباقيون فهم من الفلسطينيين (١٠ في المائة)، والمهاجرين القادمين عبر قناة السويس (١٠ في المائة)، ومستوطنين من أصول بوسنية وتركية ومستوطنين آخرين من الحقبة العثمانية، يقيمون أساسا في العريش (١٠ في المائة). وكانت جميع هذه المجموعات متفرجة وليست فاعلة على الساحة التاريخية، وانخرطت في حروب عديدة بين القبائل، بعضها استمر عدة عقود. وحتى خلال حروب ما بعد عام ١٩٤٨ بين إسرائيل ومصر، لم يشارك البدو في القتال، على الرغم من أن كلا الجانبين قد نجح في تجنيد بعض أفراد القبائل لأغراض استخباراتية وبدرجة أقل لعمليات سرية خلف الخطوط الأمامية.

ومع ذلك ففي الآونة الأخيرة، مرت سيناء بتغيير سريع ومثير، لاسيما قبل وقت قصير من سقوط نظام حسني مبارك في القاهرة وبعد سقوطه، فسكان سيناء بصدد تحويل المنطقة إلى لاعب شبه مستقل في الساحة الإقليمية، حيث يضطلع البدو لأول مرة بدور مستقل في تحديد السيطرة على شبه الجزيرة وعلاقتها مع المناطق

المجاورة. ونتيجة لذلك، تبرز سيناء بسرعة كبؤرة ساخنة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي المعقد، في ظل بنية تحتية إرهابية آخذة في الاتساع تجعل من سيناء جبهة أخرى لمواجهة محتملة. وبات البدو الآن في وضع يمكنهم من التأثير على العلاقات الإسرائيلية - المصرية، وإثارة أزمات لا تريدها أي من الحكومتين، بينما يؤثرون في الوقت ذاته على الصراع بين إسرائيل وحماس.

وبعد ثلاثة عقود من توقيع معاهدة عام ١٩٧٩، يعتقد بعض القادة العسكريين الإسرائيليين أن الحدود التي يبلغ طولها ٢٤٠ كيلومتر مع مصر لم تعد "حدود سلام" بل "حدود يسودها قدر من السلام". وأصبح خطر حدوث اشتعال على هذه الحدود يمثل مصدر قلق دائم، مع خطورة مضافة بأن التطورات المحلية في سيناء يمكن أن تفتت سلام ثنائي هش أصبح بالفعل يواجه تحديا بفعل مطالب متزايدة في مرحلة ما بعد مبارك لإلغاء أو مراجعة أو تعديل الاتفاقية وكل الاتفاقيات اللاحقة. وبهذا المعنى، أخذت شبه جزيرة سيناء في التحول إلى ثقب أسود يهدد بإبتلاع مثلث السلام بين مصر وإسرائيل والأردن.

إضافة إلى ذلك، هناك أجزاء من سيناء بدأت الآن تشبه امتدادا للساحة الفلسطينية، حيث ثمة مجموعات معينة تُبرم علاقات عسكرية وسياسية وعقائدية واقتصادية وثيقة مع قطاع غزة المجاور. وبسبب تردد السلطات المصرية في فرض سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، أصبحت حماس تنظر إلى المنطقة باعتبارها ميدان نفوذ لها، فتواصلت مع السكان المحليين وكشفت بشكل غير مسبوق عن ثقة متزايدة في قدرتها على الحصول على حرية مناوره حقيقية لأنشطتها هناك.

إن علاج هذه المشاكل ليس مسألة بسيطة وسوف يتطلب إجراءات إسرائيلية - مصرية مشتركة وثنائية على جبهات عديدة. لكن ضمان نجاح هذه الجهود - ووضع أولويات مناسبة للمساعدات الأمريكية لدعم هذه الجهود - يتطلب فهما كاملا لحالة الأوضاع الحالية، والعوامل التي أفرزتها، والمصالح الوطنية التي تتعرض للخطر إذا لم يتم اتخاذ إجراء فوري ومحدد.

شبكات إرهابية ناشئة

في الفترة الأخيرة، وسع عدد متزايد من الشبكات الإرهابية وجوده وأنشطته في أنحاء كثيرة من سيناء. وتمثل هذه الشبكات _ بعضها سري، وبعضها يتمتع بحضور علني بارز _ عصابات تهريب قديمة تحولت جزئياً إلى الإرهاب، وفصائل بدوية تشكلت حديثاً تعتنق الفكر السلفي الجهادي، وجماعات تابعة لمنظمات فلسطينية في غزة، منها حماس، والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام الذي تمثله عشيرة الدغمش.

كذلك اكتشفت السلطات المصرية اختراقاً لحزب الله في سيناء، واعتقلت عدداً من أعضاء الحزب، وفي عام ٢٠١٠ أصدرت ضدهم أحكاماً بالسجن تصل إلى ١٥ عاماً. لكن معظم هؤلاء العناصر نجحوا في الفرار من السجون أثناء الثورة المصرية، حيث تم استقبال زعيم الخلية سامي شهاب، وهو شيعي لبناني، استقبال الأبطال من جانب حسن نصر الله أمين عام حزب الله لدى عودته إلى لبنان في فبراير ٢٠١١.

ورغم أن مصر تنفي بثبات تقارير عن أن للقاعدة وجود في سيناء، فقد ظهر بيان يعلن عن إقامة "إمارة شبه جزيرة سيناء" تابعة للقاعدة، على مواقع إلكترونية رسمية تابعة للقاعدة لكن تم حذفها بسرعة. كما تم أيضاً توزيع منشورات تحمل هذا البيان في أنحاء العريش في شمال ساحل سيناء. وكرر البيان نفسه شكوي البدو القديمة من سلوك قوات الأمن المصرية ودعا إلى النضال ضد اليهود. ومن المرجح أن تكون إحدى الفصائل السلفية في شبه جزيرة سيناء هي المسئولة عن توزيع هذه المنشورات كوسيلة للتفاخر بأنها أقامت بالفعل صلات مع القيادة في الخارج. ورغم أن الوجود الفعلي لمثل هذه الصلات غير مؤكد، فإن زعيم القاعدة وزعيم جماعة الجهاد الإسلامي المصرية السابق أيمن الظواهري قد أصدر بياناً في أكتوبر ٢٠١١ يشيد بالهجمات الإرهابية التي تمت عبر الحدود في ١٨ أغسطس على إسرائيل وعمليات التخريب المتكررة لخط أنابيب نقل الغاز لإسرائيل. وفي ٢٠ ديسمبر، أعلن

بيان آخر عن إقامة جماعة جديدة تابعة للقاعدة في سيناء، هي جماعة أنصار الجهاد، هدفها النضال ضد "اليهود".

وخلال العقدين الماضيين، شكلت سيناء كذلك ممرا للإرهابيين الذين يسعون للتسلل إلى الضفة الغربية أو إسرائيل عبر صحراء النقب، كما حدث في حادث التفجير الانتحاري عام ٢٠٠٧ والذي قام به عنصر في حركة الجهاد الإسلامي في أحد المخابز في إيلات. لكن مؤخرا، تحول الاهتمام على جماعات البدو المحلية التي تهدد استقرار منطقة الحدود، بدعم أو بدون دعم فلسطيني. ويكشف تحليل هجمات ١٨ أغسطس، التي لقي خلالها ثمانية إسرائيليين مصرعهم وإصيب ٣١ آخرون بجراح، عن أن كل العناصر الاثني عشر الذين نفذوا الهجمات كانوا من سكان سيناء، أربعة منهم كانوا في مهمات تفجير انتحارية. وكانت تلك هي أول حالة تخترق فيها عناصر من سيناء إسرائيل وهم يرتدون أحزمة ناسفة تستهدف قتل إسرائيليين (رغم أن أحدهم فجر نفسه في نهاية الأمر وهو يحاول استهداف رجال شرطة مصريين). وكانت تلك أيضا المرة الأولى التي يُطلق فيها صواريخ مضادة للطائرات محمولة كتفا من سيناء ضد طائرات هيلوكبتر إسرائيلية. بالإضافة ذلك كشفت تلك العملية الفاصلة عن تصميم البدو على شن هجوم من منطقة قريبة لموقع قوات الأمن المركزي المصرية رقم ٤٢١ (الواقع شمال إيلات)، في حين أن المتسللين الفلسطينيين في السابق كانوا دائما ما يحرصون على الابتعاد لمسافة كبيرة عن المواقع المصرية.

وكان الهجوم ذاته هو أكثر هجوما تطورا ينطلق من سيناء، في ظل استخدام تكتيكات كمائن جديدة وفي ظل شحنات ناسفة بدائية طرا عليها تطور. وفي ضوء اختيارهم للهدف _ على طول طريق ١٢ مباشرة شمال إيلات _ فمن المرجح أن العناصر التي قامت بالهجوم كانت تستهدف خطف إسرائيلي أو أكثر. لكن مازال من غير الواضح ما إذا كانت الخطة الأولية كانت تستهدف اخفاء الرهائن في سيناء أو نقلهم عبر أنفاق رفح إلى غزة.

كذلك كشفت تداعيات الهجوم عن التهديد الحاد الذي تفرضه حوادث الحدود عبر سيناء على سلام مصر مع إسرائيل. فقد قام آلاف المصريين، احتجاجاً على مصرع خمسة جنود مصريين خلال عملية إطلاق النار، باقتحام السفارة الإسرائيلية في الجيزة في ٩-١٠ سبتمبر. وقد تطلب الأمر القيام بعملية كوماندو مصرية خاصة لانقاذ أفراد الحرس الإسرائيليين الذين أحتجزوا داخل السفارة. وقد أجبر هذا الحادث إسرائيل على إخلاء كل دبلوماسيينها من القاهرة لعدة أشهر وسط مجموعة من المطالب من جانب مختلف السياسيين المصريين بإغلاق السفارة واستدعاء السفير المصري من تل أبيب. وقد صاحب هذه الدعوات آراء عديدة غاضبة تجاه معاهدة السلام واقتراحات لتعديل البروتوكول العسكري الذي يمنع مصر من نشر وحدات عسكرية مصرية بالقرب من الحدود.

كذلك كان هجوم أغسطس خروجاً عن النمط الذي رسخته الهجمات الإرهابية السابقة التي قام بها البدو، والتي استهدفت جميعها ضرب أهداف داخل سيناء وليس داخل إسرائيل. وعلى سبيل المثال، كانت الهجمات الدامية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ تستهدف منتجعات سياحية على طول خليج العقبة: في شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا. وكان معظم الذين لقوا مصرعهم في هذه الهجمات مصريين، في حين كان الباقي سائحين أجانب، منهم سائح واحد إسرائيلي. وتم بالفعل استخدام مفجرين انتحاريين في ذلك الوقت، في أعقاب النموذج الذي وضعته الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وقبل سنوات، لقي سبعة من السائحين الإسرائيليين في ٥ أكتوبر عام ١٩٨٥ مصرعهم في جنوب سيناء في هجوم فردي قام به جندي الأمن المركزي سليمان خاطر، الذي انتحر فيما بعد في السجن. وقد اعتبرت جماعات المعارضة المصري سليمان خاطر "بطلا قومياً".

وحسب السلطات المصرية، فإن منفذي هجمات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ كانوا أعضاء في جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها عام ٢٠٠٠ خالد المساعد، وهو طبيب أسنان من قبيلة السواركة، مع صديقه ناصر الملاحي، وهو سيناوي من أصل فلسطيني. ومن الواضح أن هذه المنظمة البدوية - الفلسطينية كانت أول حركة إرهابية تتكون

في شبه جزيرة سيناء من نشطين محليين - الجيل الأول للبدو الذي سعي بنشاط من أجل تحقيق معتقداته الجهادية السلفية. ورغم أن قاعدة هذه المنظمة كانت في شمال شرق سيناء، فإن عناصرها بدأوا نضالهم المسلح ضد النظام المصري على السواحل الجنوبية الغربية لشبه جزيرة سيناء، حيث يمكنهم تهديد المصالح الاقتصادية الحيوية. وفي ذلك الوقت، سحق قوات الأمن المصرية الجماعة من خلال موجة واسعة من الاعتقالات - حيث أشارت التقديرات إلى أنها طالت ما يزيد على ثلاثة آلاف من رجال البدو - وغارات على مخبئ الجماعة. وتم قتل قادة الجماعة - ومن بينهم قائدها العسكري خالد خضر الشنوب. لكن معظم الذين تم سجنهم إما أنهم فروا أو تم إطلاق سراحهم خلال الثورة، مما سمح لهم بالعودة إلى سيناء. وانضم عدد قليل منهم إلى الجماعات السلفية الجديدة في شبه جزيرة سيناء، مع عشرات، إن لم يكن مئات، من نزلاء السجون الفارين من ذوى التوجهات الجهادية من أجزاء أخرى من البلاد، وخاصة محافظتي الدقهلية والشرقية في شرق الدلتا.

وكانت منظمة التوحيد والجهاد نتاجا للتعاليم السلفية التي كانت قد انتشرت بين البدو منذ أواخر الثمانينات. وقد تم تصدير هذه التعاليم إلى سيناء عن طريق الطلاب البدو العائدين من جامعات في الدلتا (خاصة في الزقازيق، المعروف بأنها معقل للراديكاليين الإسلاميين)، إضافة إلى رجال قبائل كانوا قد أمضوا سنوات يعملون في السعودية. وفي البداية كانت المجموعات السلفية الجديدة تتمركز في رفح والشيخ زويد وبير العبد في محافظة شمال سيناء، إلى جانب عدد قليل من القرى الأصغر في المنطقة الوسطى. وكما ذكر أحد التقارير البدوية، فإن كل قبيلة وعائلة في سيناء "لها عضو من شبابها منضم لهذه الاتجاهات السلفية". وكان شباب البدو يطلقون لحاهم، ويغيرون ثيابهم، ويستبدلون غطاء الرأس التقليدي الذي ترتديه النساء بالنقاب الأشد تزمنا. وعلى عكس ثقافة البدو، بدأوا في السماح بالزواج بين أفراد القبائل المتناحرة. وسعوا أيضا إلى نشر مقاطعة جزئية للتعامل مع المسؤولين المصريين، وتحذوا سلطة مشايخ المجتمع البدوي، وشنوا حملة للتعليم والإسلامي

والدعوة الإسلامية. وكان الزعيم السلفي سليمان أبو أيوب، على الصعيد الفردي، - وربما مازال - المتحدث الأبرز باسم الجماعة.

وقبل هذا التحول المثير، لم يكن التدين ظاهراً على بدو سيناء. ورغم أنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين صالحين، فإنهم ابتعدوا عن الاتجاهات الأصولية في العالم العربي، وعلى سبيل المثال، في كتابه الشهير عام ١٩١٦، ذكر رجل المخابرات البريطاني سوري الأصل نعوم شقير أن البدو كانوا لا يعرفون الكثير عن الصلاة أو تعاليم الإسلام، وأضاف: "لم أر بينهم سوى عدد قليل من الذين يواظبون على الصلاة... ولولا مناسبة عيد الأضحى، والإشارات إلى الرسول وصحابته، ما كنت سأدري أنهم مسلمين." بمعنى آخر، فإن بروز الجماعات الإسلامية الراديكالية في الفترة القريبة نسبياً في شبه جزيرة سيناء هو تطور غير مسبوق يخرج على التقاليد البدوية الراسخة منذ أمد بعيد. وأصبح الدين عنصراً هاماً في النظرة العالمية لغد متزايد من رجال القبائل، تبرزه إقامة مئات المساجد الجديدة - وهي حملة مولتها أساساً الحكومة المصرية.

وفي أوائل التسعينات، انخرط السلفيون في مواجهة شرسة مع الطرق الصوفية في سيناء. وقبل سنوات نقل شيوخ، مثل الشيخ محمد السعفين، وهو فلسطيني، رسالة الصوفية إلى البدو، وبدأ العديد من رجال البدو في الانضمام إلى الجمعيات الصوفية في أواخر الخمسينات. وكانت الطريقة الجريرية الصوفية ربما الأقوى - وإن لم تكن الوحيدة - في شبه جزيرة سيناء. ومن الواضح أن السلفيين اعتبروا الممارسات الصوفية غير إسلامية، في حين مال الصوفيون إلى اتهام السلفيين بأنهم وهايين يتلاعب بهم الغرب.

وأدت هذه المواجهة إلى حدوث انشقاقات داخل الوحدات القبلية والعائلية، مما قوض البنية الاجتماعية للكثير من المجتمعات البدوية. وقد أدت شبكات التهريب واسعة النطاق التي ظهرت في منتصف العقد الأول من هذا القرن إلى مزيد من التدهور في تسلسل القيادة التقليدية، حيث حولت السلطة الفعلية من شيوخ القبائل إلى الإسلاميين وزعماء العصابات. والآن، يجد المرء، في أنحاء شبه الجزيرة،

معسكرات سلفية جديدة مؤلفة من بدو تركوا قباتهم ليعيشوا حياتهم اليومية وفقا لمعتقداتهم الإسلامية الجديدة.

وظل أحد هذه المعسكرات موجودا لما يزيد على خمسة أعوام، في جبل الحلال في وسط سيناء. واصبحت هذه المنطقة الخاضعة لنفوذ قبيلة الترايين، معقلا وماوي للسلفيين، بما فيهم شخصيات مارقة مشهورة مثل سالم أبو لافي، الذي حصن نفسه هناك مع مئات آخرين في تحدي للسلطات المصرية بعد فراره من قسم للشرطة في عام ٢٠٠٨. وبعد ذلك، استطاع البدو الدفاع عن الكهوف الجبلية للمعقل في مواجهة غارات الشرطة، مكبدين القوات المصرية التي أرسلت في مهام بحث وتدمير خسائر بشرية فادحة واسروا حتى ضباط رفيعي المستوى. ودفعت مثل هذه الحوادث السكان المحليين إلى وصف جبل الحلال بـ "تورا بورا سيناء". وحاليا يتمتع أتباع لافي بحرية الحركة في أنحاء شبه جزيرة سيناء.

وعلى الصعيد العملي، يعتمد الجهاديون السلفيون على بنية أساسية واسعة تخدم صناعة التهريب، فضلا عن وجود منظمات إرهابية فلسطينية في شبه الجزيرة. وفي وقت مبكر عام ١٩٩٥، بعد وقت قصير من إقامة السلطة الفلسطينية، باشرت حماس نشاطا سريا في سيناء، وخاصة بين صفوف السكان الفلسطينيين في المنطقة الساحلية رفح / العريش. وحذت حذوها جماعة الجهاد الإسلامي وجماعات أخرى. وقام عدد من النشطين بحفر أنفاقا تحت ممر فلاديلفيا الخاضع لسيطرة إسرائيل، مما سمح لهم بنقل الأسلحة من سيناء إلى غزة. ولم تتمكن القوات الإسرائيلية من تدمير كافة الأنفاق، وعلى الأخص تلك الموجودة داخل ضواحي سكاتية مكتظة في رفح. وبالإضافة إلى ذلك، اعتادت حماس على إرسال عناصر عبر الأنفاق إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل والضفة الغربية، متحاشية بذلك الرقابة الإسرائيلية الصارمة على المعابر الحدودية والحواجز الأمنية التي تحيط بغزة نفسها.

لكن الطفرة الحقيقية في مثل هذه الأنشطة حدثت بعد فك إسرائيل ارتباطها بغزة عام ٢٠٠٥ وإخراج القوات لاحقا من الحدود بين سيناء وغزة - حيث حسب وصف أشرف العناني وهو نشط سياسي بدوي "بدأت كرة نار تتخرج على شبه

الجزيرة". وقد زاد حجم التجارة غير المشروعة وتهريب الأسلحة ليصل إلى معدلات قياسية جديدة، وأصبحت قطاعات أكبر من أي وقت مضى من سكان شمال سيناء مرتبطة بغزة وواقعة تحت النفوذ السياسي والأيدولوجي لحماس وأمثالها. وزاد التعاطف والدعم للمعركة الفلسطينية ضد إسرائيل؛ وحسب العناني، فإنه كلما اقترب المرء من الحدود مع غزة، "كلما كان أكثر ميلا لحماس". باختصار، رغم أمنية إرنيل شارون رئيس الوزراء حينذاك الصامتة بأن تتحمل القاهرة مسؤولية غير رسمية عن شئون غزة، فإن الانسحاب الإسرائيلي بدلا من ذلك هو الذي سمح لحماس بتصدير نفوذها إلى الأراضي المصرية.

ووصل اتساع أنشطة حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى في سيناء، التي سهل منها الزيادة المثيرة في عدد الأنفاق _ التي وصلت إلى ما لا يقل عن ١٢٠٠ نفق في ذروتها _ إلى حد غير مسبوق. وفي الواقع كان عادة ما يتم عكس مسار تدفق الأسلحة حيث تتدفق الأسلحة من غزة إلى سيناء. وعلى سبيل المثال، لاحظ المراقبون، خلال الثورة، وجود طلب ضخم على الأسلحة في شبه جزيرة سيناء. وكانت حماس، في أواخر عام ٢٠١٠ قبل وقت طويل من الإطاحة بمبارك، قد بدأت بالفعل عملية نقل صواريخ ثقيلة بعيدة المدى إلى أماكن تخزين سرية في سيناء، بما فيها صواريخ جراد وصواريخ القسام التي تم تطوير مداها. وفي السادس من أكتوبر من نفس العام، تعرض ميناء إيلات الإسرائيلي وميناء العقبة الأردني لوابل من الصواريخ التي تم إطلاقها من سيناء. وقد وقعت الهجمات رغم تحذيرات مصر الصارمة لحماس ألا تستخدم شبه جزيرة سيناء كمنصة لشن هجماتها ضد إسرائيل. وفي رد أصبح من ذلك الحين هو القاعدة، تجاهل القادة العسكريون لحماس ببساطة الطلب المصري، ثم نفوا مسؤوليتهم عن الهجوم لاحقا، رغم أن المخابرات المصرية والإسرائيلي على حد سواء توفر لديها معلومات أكثر من كافية تثبت مسؤولية حماس. ومن وجهة نظر حماس ومنظمات إرهابية فلسطينية أخرى، فإن سيناء محصنة من التعرض لهجمات استباقية وانتقامية إسرائيلية. وكانت هذه المنظمات تدرك جيدا أن مخططاتها العديدة لقتل أو اختطاف سائحين إسرائيليين على شواطئ جنوب سيناء قد

تم إحباطها من خلال العلاقات الاستخبارية الوثيقة بين مصر وإسرائيل. ومع ذلك فإن هذه المنظمات على ثقة لها ما يبررها بأن إسرائيل ستتجنب أي ضربات عسكرية استباقية داخل سيناء خشية من تعريض معاهدة السلام للخطر. وبالتالي فإن حماس استمرت في زرع عملاء في أنحاء شبه الجزيرة، سواء بين الجاليات الفلسطينية في شريط العريش / رفح أو في المخيمات البدوية.

والآن، يتواجد بشكل دائم عدد كبير من الكوادر العسكرية التابعة لحماس في سيناء، للقيام بمهام التجنيد ونقل الرسائل والدعوة لبرنامج حماس. وهناك شبكة قوية تشمل رجال الاتصال والمنازل الآمنة ومستودعات الأسلحة تغطي معظم أنحاء سيناء. كذلك أقامت حماس مكتب للعمليات السرية في القاهرة، وهو مكتب اختارت السلطات المصرية تجاهله. ويرتبط هذا المكتب بكل من قيادة كتائب عز الدين القسام في غزة و "المجلس العسكري" التابع لحماس في دمشق. وحتى الآن لم تتجارب مصر علنا مع عروض حماس بخصوص "تنسيق" الأنشطة في شبه جزيرة سيناء. بالإضافة إلى ذلك، تقوم حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وفصائل أخرى بنقل بعض ورشها لتصنيع المتفجرات _ التي تنتج الصواريخ والقذائف والهاونات محلية الصنع، والشحنات الناسفة البدائية الخ _ من غزة إلى سيناء خلال الشهور الأخيرة. ومن نواحي عديدة، أصبحت سيناء بالفعل نوعا من المناطق الخفية للقوات العسكرية التابعة لحماس في غزة. ويجري بانتظام نقل المواد مزدوجة الاستخدام لإنتاج المتفجرات إلى شبه جزيرة سيناء، مما يسمح للحركة بوضع جزءا كبيرا من صناعيتها العسكرية خارج متناول إسرائيل. وحتى الآن، لم يتم اتخاذ أي إجراء للتعامل مع هذه الظاهرة الجديدة نسبيا.

كذلك تتولى شبكة حماس في سيناء مسئولية نقل الأسلحة إلى غزة، التي يتم تهريب معظمها من إيران عن طريق السودان إلى مصر ومن هناك يتم نقلها عبر قناة السويس وعبر شبه جزيرة سيناء. كذلك تصل أسلحة من البلقان في بعض الأحيان. وهذا التدفق للأسلحة، التي تشمل صواريخ متطورة من طراز فجر - ٣ وفجر - ٥ قادرة على الوصول إلى ضواحي تل أبيب، قد أضيف إليه معدات يتم

تهريبها من ليبيا، مثل الصواريخ المتطورة نسبيا روسية الصنع من طراز إس آيه - ١٤ و إس آيه - ١٦ وإس آيه - ١٨ المضادة للطائرات، والتي يمكن أن تفرض تهديدا للطائرات الإسرائيلية ومطار إيلات. كذلك أصبح جيل ثالث من الصواريخ المضادة للدبابات متوفرا في المنطقة ويمكن استخدامه لاستهداف مدينة إيلات إضافة إلى القرى القريبة من الحدود بل والسفن التي تبحر عبر مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة. وعلى نطاق أوسع يُقدر أحد مصادر البدو العدد الإجمالي للأسلحة في شبه جزيرة سيناء بما لا يقل عن ١٠٠ ألف قطعة سلاح من جميع الأنواع. وفي ظل ارتفاع الطلب، وصلت الأسعار مستويات قياسية جديدة، حيث يُباع المدفع الرشاش الثقيل من طراز جرينوف حاليا بـ ٥٠ ألف جنيه مصري (٨٣٠٠ دولار أمريكي). وهذا المزيج من الشبكات الإرهاب الفلسطينية، وبدو جهاديين سلفيين مسلحين، وبنية أساسية وأنشطة للتهريب قد حول شبه جزيرة سيناء إلى ملاذ آمن للإرهابيين في ظل وجود أسلحة ثقيلة متطورة وحرية عمل واسعة. بمعنى آخر، أصبحت سيناء مستودعا ضخما للأسلحة في ظل وجود مئات - وربما الآلاف - من العملاء عازمون على القتل من أجل قضيتهم. وحسب أحد التقديرات المصرية، فإن المنطقة هي الآن مأوى لحوالي ١٦٠٠ من المتشددين الجهاديين السلفيين. وقد لخصت الصحفية المصرية سكينة فؤاد بجدارة الوضع، حيث وصفت سيناء بأنها "قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار".

قوة البدو المتنامية

لقد تسارع بشكل كبير انتشار المعقل الإرهابية في سيناء وبرز الميليشيات المسلحة تسليحا جيدا نتيجة انهيار قوات الشرطة المصرية في أنحاء شبه الجزيرة خلال الثورة. وكان البدو في شمال سيناء من بين أول من انضموا إلى دعوات الإطاحة بالنظام وسارعوا إلى تنظيم هجمات على العديد من مراكز الشرطة. وطارد البدو المسلحون في أساطيل من سيارات البيك أب والدرجات النارية أفراد الأمن المركزي، وأجبروهم على ترك قواعدهم والفرار. وتم نهب مستودعات الأسلحة

والذخيرة وتم حرق عدد من مراكز الشرطة. ولقى ما لا يقل عن ١٠٠ شخص مصرعهم، الكثير منهم من رجال الشرطة، في الاشتباكات التي وقعت في يناير - فبراير ٢٠١١. وسرعان ما أكد البدو سيطرتهم على محافظة شمال سيناء، ومنذ ذلك الحين لم تتمكن السلطات المصرية من استئناف عملياتها بفاعلية في مراكز الشرطة الثلاثة عشر في المنطقة.

وفي الشهور التي تلت الإطاحة بمبارك، عزز البدو وضعهم من خلال مزيد من الاعتداءات. ففي ٢٩ يوليو، هاجمت قوة قوامها ٢٠٠ فرد مركزا للشرطة في العريش عاصمة المحافظة. وأقامت مجموعات بدوية مسلحة أخرى حواجز للطرق على المحور الرئيسي لشبه الجزيرة، مما يدل على ثقة متزايدة في تفوقها العسكري. كذلك قامت هذه المجموعات مرارا بقطع الطريق الرئيسي المؤدي إلى المعبر التجاري في العوجا على الحدود الإسرائيلية وخلال عدة مرات قطعت هذه المجموعات الطريق المؤدي إلى القاعدة الرئيسية للقوة متعددة الجنسيات. وتم تحويل مناطق وادي عمرو وجبل الحلال مواقع أخرى إلى قواعد محصنة جيدا، وبين الحين والآخر، اختطف رجال القبائل رجال شرطة مصريين. كذلك فجر رجال القبائل خط أنابيب الغاز الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز في عشر مناسبات مختلفة، مما تسبب في انقطاعات طويلة في تدفق الغاز وخسائر تم تقديرها بتحفظ بنصف مليار جنيه مصري (٨٠ مليون دولار). وكانت بعض المتفجرات التي زُرعت في محطات الضخ أو على طول خط الأنابيب هي متفجرات متطورة للغاية. وفي إحدى الحالات، على سبيل المثال، تم تركيب الشحنات الناسفة بحرفية لإلحاق الضرر بالخط الواصل إلى إسرائيل دون تخريب الخط التوأم الواصل إلى الأردن.

إضافة إلى ذلك، نظم العديد من البدو مظاهرات مسلحة واحتجوا على سوء المعاملة من جانب السلطات، متقدمين بعرائض تتضمن قوائم طويلة بالمظالم والمطالب. وتشمل هذه المطالب عزل المحافظين وقادة الأمن، والاعتراف بملكية البدو للأرض، ومنح الجنسية لما يزيد على ١٠٠ ألف من البدو الذين ظلوا بلا

مواطنة، وإلغاء قائمة تضم ١٠ آلاف من رجال القبائل "المطلوب القبض عليهم"، وإطلاق سراح البدو المعتقلين، وتوفير خدمات عامة، إلخ. ومع أن البدو يكدون على ضرورة إنهاء الإهمال الحكومي لاحتياجاتهم، فإنهم يعملون في الوقت ذاته على تقليص تدخل الدولة في شئونهم. وفي الواقع، يواصل البدو السعي لاعتراف القاهرة بحكم الأمر الواقع بوضع شبه الحكم الذاتي الذي يتمتعون به. ورغم أنهم يطالبون بمزيد من الاستثمارات في سيناء، ومزيد من فرص العمل، ومنشآت صحية وتعليمية أفضل، فإنهم يطالبون أيضا بتقليص وجود سلطات تطبيق القانون وإنهاء تدخل القاهرة في اختيار شيوخهم وممثليهم في البرلمان.

وفي عام ٢٠١٠، عرض مسعد أبو فجر، وهو شاعر ومدون، مثالا بليغا عن موقف البدو تجاه السلطات المصرية بعد قضائه ثلاث سنوات في السجن، قائلا:

(نحن نشرب التعذيب والتمييز والإقصاء والاحتقار دقيقة وراء دقيقة.. حتى اعتقد البعض إن الذل صار يمشي كالدّم في عروقنا... أكبر شيخ من مشايخ قبائلنا يرسله المخبر ليشتري له علبة سجائر من الكشك اللي قدام قسم الشرطة، أما نحن فقد صار البعض منا مثل لاعب السيرك بين الأجهزة، يلعب مع الأمن القومي ليحميه من أمن الدولة، ومن يجد له مكان في الأمن القومي، لعب مع أمن الدولة ليحميه من جهاز شئون البدو..

أما إحنا الناس العاديين، فقد صرنا نلف على الأكمة.. نغير محل إقاماتنا ولوحات سياراتنا إلي محافظات أخرى حتى نتحاشي الإهانة.. نحاول قدر المستطاع أن نبتعد عن الدوائر الحكومية، أما إن لقينا نفسنا مجبرين، فسوف نبحث عن وسيط ندفع له حتى يخلصنا من الذل والمهانة، التي نتعرض لها أثناء تعاملنا مع الموظفين الذين جاءت بهم الدولة من قراها البعيدة ليصيروا حكامنا الجدد.)

وجاء توضيح قوي آخر لعداء البدو في رسالة لصحيفة المصري اليوم أرسلها عام ٢٠١٠ موسى الدلح، أحد المطلوبين أمنياً في سيناء حينذاك والناشط السياسي الآن:

"وفي ديارنا البعيدة هناك في صحارى التيه التى يسمونها «سيناء»، أصبح الشر يظهر علانية في عز الظهر في وضوح النهار، يبتسم مكشراً عن أنيابه، لا حدود لطغيانه ولا قواعد تحده أو قوانين، حتى قال شاعرنا: «كلب الغنم من يوم صبح لهن ذيب، غصباً عليهن غير تسرى علومه».

وكلمة «علومه» في لهجتنا البدوية تعنى قوانينه. يقولون حقاً الشعب ليس له إلا ما تراه الحكومة، ولكن حينما تكون حكومة واعية ورشيدة تقوم بدور الراعى الراعى اليقظ الذى يلاحظ رعيته ولا يتركها تئن تحت رحمة براثن الذئاب لكى تسرى عليها علومها، فتتغير القوانين وتصبح جل الأمور معكوسة، وهكذا لا يكون غريباً في بلادنا البعيدة أن تجد المجنى عليه وقد تحول إلى جان، والجانى إلى بطل... فكيف لحرم بعد كل هذا من تملك أرضنا، وكيف تنتهك كرامتنا ويستباح عرضنا، كيف يُشرد أو يُعتقل شبابنا، وكيف نطارَد في الأسواق وعلى الكمائن والمعابر وحتى على صفحات الصحف وشاشات التلفاز، دائماً صورتنا سالبة ودائماً تلاحقنا نظرات الشك والريبة والتوجس، ولا نسلم من أيادى المخبزين، فإلى متى سنصبر على هذا الوضع، لقد أظهرنا سلاحنا، حتى يعرفوا أن لغة القوة والتجبر والبطش لن تجدى معنا نفعا".

وفي الماضي، اتهم مسئولون مصريون البدو بأنهم "يهود سيناء"، معبرين عن شكهم في ولاء البدو السياسي وملححين إلى العلاقات الودية بينهم وبين الإسرائيليين الذين كانوا يسيطرون على المنطقة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٢. ومن جانبهم، اعتبر البدو وصول مسئولين من المناطق الداخلية للوطن باعتباره شكلاً جديداً للاحتلال. ولم تؤد علميات القمع من جانب مختلف أجهزة الحكومة، وخاصة

قوات الأمن المركزي، سوى إلى توسيع الهوة بينهم، وكذلك فعلت نفس الشيء جهود القاهرة لفرض مرشحها كشيوخ للقبائل وأعضاء في مجلس الشعب.

وعلى الرغم من تصاعد التوترات والاشتباكات المسلحة، لم يُبدل قط أي جهود منتظمة لمنع ظهور اقتصاد بدوي موازي يركز على التهريب وأشكال أخرى من التجارة غير المشروعة. وبنهاية عام ٢٠١١، قدر الحجم السنوي لهذه السوق السوداء بما يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

والمؤكد أن التهريب هو مهنة بدوية تقليدية وليست مستحدثة، فطوال عقود انصب هذا النشاط على تهريب المخدرات والسلع الأخرى (مثل السجائر والكحول) عبر الحدود الإسرائيلية بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب. والمعتاد أن يحمل شخص واحد أو مجموعة صغيرة على معرفة دقيقة بطوبوغرافيا الصحراء هذه السلع، والسير عبر مسارات خفية لمسافة ما بين ٣ إلى ٤ كيلومتر من الحدود. ثم يأتي شريك للبدو من الجانب الإسرائيلي لجمع السلع ونقلها إلى إسرائيل أو حتى إلى جنوب الأردن. وتجري العمليات على المسار المعاكس أيضاً، وقبائل، مثل قبيلة العزازمة، التي تقيم على جانبي الحدود المصرية – الإسرائيلية، هي المتهم الرئيسي وراء هذه العمليات.

ولم تتخذ لا القاهرة ولا عمان إجراءات لكبح التهريب من وإلى إسرائيل – وكانت السياسة القائمة هي غض الطرف. وفي الواقع كان المسؤولون ورجال الشرطة المصريين المتمركزون في سيناء متواطئون عادة، حيث يحصلون على حصتهم من التهريب. وجعل غياب الحواجز الأمنية عملية التهريب برمتها عملية سهلة نسبياً.

وفي منتصف التسعينات، كانت هذه الأنشطة تكملها عمليات التهريب عبر أنفاق غزة. وتم شق طرق جديدة، وتطورت عصابات التهريب تدريجياً إلى شبكات أوسع تغطي معظم شبه الجزيرة وتحولت بشكل متزايد إلى تهريب الأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى المخدرات وغيرها. وأصبحت قبائل مثل الرميلات والسواركة والترايين تعتمد على صناعة التهريب، حيث شكلت تحالفات مع العشائر في رفح

والسكان الفلسطينيين المحليين. وسيطرت كل قبيلة على قطاع خاص بها، حيث تحصل على حصة من أي شخص يطلب تصريح للمرور.

وكما سبق الإشارة، فإن تجارة التهريب ازدهرت بشكل أكبر منذ انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من غزة، مما أدر للبدو رخاءا غير مسبوق. وتجلّى هذا الرخاء الجديد، بين أمور أخرى، في توفر سيارات عديدة – أبرزها سيارات البيك أب، والجيب وعربات أخرى. وبالنسبة للبدو أصبحت سيارات تويوتا بيك أب بمثابة الجمل الجديد، حيث تسمح لهم بتعبئة مئات المحاربين في وقت قصير. وأصبحت هذه السيارات، المزودة عادة بالمدافع الرشاشة الثقيلة والقذائف الصاروخية، رمزا لقوة البدو، وإظهارا لتصميمهم على الدفاع عن رخاتهم الجديد ورفضهم للسيطرة المصرية والتدخل في شئونهم.

وقد تحولت شبكات التهريب إلى ميليشيات واسعة النطاق تتمتع بقدرة فائقة على الحركة، ومجهزة بأحدث وسائل الاتصالات. وتتمدد العقود التجارية لهذه الشبكات بسرعة وبعثق داخل مصر وليبيا وغيرها. ومثال على ذلك، خطة شملت استيراد أسمنت من تركيا، وإفراغ حمولته من قوارب في ميناء العريش الصغير، ثم تهريبه إلى غزة. كذلك تحتفظ الشبكات بخطوط أنابيب تضخ البنزين عبر الأنفاق إلى غزة، حيث وصل سعره في وقت من الأوقات إلى أربعة أضعاف سعره في سيناء.

وفي الواقع، فإن ازدهار التهريب قد ربط بدو سيناء اقتصاديا بغزة، التي تحكمها حماس منذ انقلاب الجماعة عام ٢٠٠٧. وفي ظل تنامي الاعتماد المتبادل بين المنطقتين، فإن العلاقات الاقتصادية أعقبتها نفوذ سياسي وعقائدي. وأصبح البدو أكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية وعقيدة حماس، وأكثر عداءا تجاه إسرائيل عندما عملت إسرائيل على وقف التهريب عبر الأنفاق. وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر سريعا عام ٢٠١١ باعتبارها أبرز حزب سياسي في الشريط الساحلي المأهول بالسكان على طول البحر المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مجموعات سياسية جديدة أصغر في منطقة العريش تحمل أسماء مثل "شباب سيناء" و "ائتلاف الثورة في سيناء" و "حكومة

الظل في سيناء". وسعت هذه الفصائل إلى إعادة صياغة العلاقة المصرية – البدوية وعرضوا خدماتهم كوسطاء بين الحكومة وشبه الجزيرة. وقد أصبحت الحكومة المصرية، إدراكا منها بالثمن المحتمل لأي اشتباك جديد مع البدو في مرحلة ما بعد مبارك، حريصة على فتح حوار مع قادة البدو – وإن كان ذلك لم يتمخض عن نتائج حقيقية حتى الآن. وفي الوقت نفسه، فإن وعود المسؤولين بعلاج مظالم البدو الرئيسية لم يتم الوفاء بها، وما زال هناك مئات من رجال القبائل يُعتبروا خارجين عن القانون، رغم أن الحكومة لا تلاحقهم بجدية.

سياسة مصر تجاه سيناء

إن التعاضد التدريجي لصناعة التهريب باعتبارها الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي في محافظة شمال سيناء وأجزاء من محافظة جنوب سيناء يمكن إرجاعه على الأقل جزئيا إلى الحكومات المصرية المتعاقبة التي تخلت عن خططها التنموية الطموحة في شبه الجزيرة. وقبل اغتياله في عام ١٩٨١، كان الرئيس أنور السادات يفكر في توطين ما لا يقل عن ٥ مليون شخص من وادي النيل المكتظ بالسكان في سيناء. وأصدر السادات تعليماته إلى وزرائه لنقل المياه العذبة من النيل حتى الحدود الإسرائيلية، مما أثار جدلا حادا حول اتهامات بأن بعض المياه سوف يتم في نهاية المطاف ضخها إلى غزة وتنتهي في إسرائيل. كذلك اختار السادات نحو ٦٤٣ ألف فدان لريها وزراعتها في أجزاء مختلفة من سيناء. وكان من المقرر أن تستوعب المدن والقرى الجديدة مهاجرين من وادي النيل.

وفي عهد مبارك، دعت خطة تنمية معدلة لسيناء طرحتها الحكومة عام ١٩٩٤ إلى توطين ٢.٩ مليون مصري في شبه الجزيرة بحلول عام ٢٠١٨ – وبالتالي تحويل البدو المحليين إلى أقلية صغيرة. وتم تخصيص حوالي ٧٥ مليار جنيه مصري (١٢.٥ مليار دولار أمريكي) للخطة، التي استهدفت ليس فقط زيادة مساحة أراضي الزراعة، بل أيضا تسريع استغلال الموارد المعدنية المحلية.

وبحلول عام ١٩٩٧، قام مستشارون مقربون من مبارك بإقناعه بالتخلي عن الحلم الكبير لتوطين السكان في سيناء في صالح خطة كبرى مختلفة – هي مشروع توشكا، الذي استهدف إقامة وادي نيل ثاني في جنوب مصر. وبالتالي فإن الأموال التي تم تخصيصها في البداية لسيناء قد تم تحويلها إلى توشكا، التي كان الهدف منها أن تكون الإنجاز الدائم لمبارك على تاريخ وجغرافية مصر. وسرعان ما عادت شبه الجزيرة إلى قاع قائمة أولويات الحكومة – وتوقفت "قناة السلام" الشهيرة التي تنقل مياه النيل عبر قناة السويس عند بير العبد، حيث يجري ببطء تنفيذ خطط زيادة المنطقة المزروعة في سيناء ببطء وعدم كفاءة.

وكان الإنجاز الكبير في خطة تنمية سيناء هو إقامة "شريط سياحي" مزدهر على طول خليج العقبة، في ظل بناء مئات الفنادق والمنتجعات الحديثة الممتدة من طابا إلى شرم الشيخ. وتم منح مستثمرين من القطاع الخاص مثل صديق مبارك القديم (وحسب بعض التقارير شريكه في التجارة) حسين سالم قطع أراضي على الساحل. وفي ظل توسعة جديدة للمطار، نجح هؤلاء المستثمرون في جذب سائحين دوليين (وإسرائيليين) من الساعين لدفع الشمس المنتجعات الراقية. وأمضى مبارك نفسه جزءا كبيرا من وقته في المنطقة، محولا شرم الشيخ إلى "عاصمة صيفية" غير رسمية لمصر. وعلى النقيض، فإن محاولات قادها رجل الأعمال حسن راتب لإقامة مركزا سياحيا حول العريش لم تحقق نجاحا مماثلا بسبب نقص البنية التحتية الكافية. والآن، فإن مشروعات العريش المختلفة تمر بمراحل مختلفة من التآكل.

لكن من وجهة نظر البدو، فإن المحصلة النهائية هي أن معظم فرص العمل التي وفرتها مبادرة الحكومة الرئيسية في سيناء – صناعة السياحة الجديدة – قد ذهبت إلى المصريين من المناطق الرئيسية للبلاد، الذين ترك العديد منهم عائلاتهم على الجانب الآخر من قناة السويس ولم تكن لديهم نية في أن يصبحوا سكانا دائمين في شبه الجزيرة. كما ذهبت فرص عمل أخرى إلى مقيمين ومزارعين من غير البدو يقطنون المدن والمناطق الزراعية القليلة في شمال سيناء. وذهبت معظم فرص عمل القطاع العام إلى المصريين من المناطق الرئيسية أيضا.

وشرح أحد المثقفين البدو هذا الوضع بقوله أنه بعد ثلاثين عاما من الانسحاب الإسرائيلي "عادت سيناء إلى مصر، لكن مصر لم تعود إلى سيناء." وفي الواقع، فإن تمصير شبه الجزيرة قد انتهى بالإخفاق، حيث احتفظ البدو بأغليبيتهم العددية الكثيفة، وما زال العديد منهم لا يتمتع حتى بالجنسية المصرية، وبالتالي كقاعدة عامة، لا يتم تجنيدهم في الجيش.

وبعد التراجع عن الخطط المبكرة للتنمية، تحولت السلطات المصرية إلى سياسة تستهدف الحفاظ على استقرار شبه الجزيرة من أجل حماية المناطق الداخلية. وتم إسناد مهمة مراقبة السكان المحليين إلى سلسلة من المحافظين، جميعهم من المؤسسة العسكرية وكانت أدواتهم الرئيسية لفرض المظهر الخارجي للسيطرة هي الشرطة. وقليل من هؤلاء المحافظين – باستثناء بارز للواء منير شاش – كانوا حريصين على تشجيع تعاون مع شيوخ البدو. ولجأ معظم المحافظين ومديري الأمن إلى نظام يقوم على صفقات خاصة عديدة مع البدو، مثل دفع مكافآت للمساعدة في حماية خط أنابيب الغاز. وبخلاف حملة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التي استهدفت تفكيك الجماعات الإرهابية المحلية، تم ترك القبائل تدير شئونها الرئيسية – التهريب – بحرية كبيرة. وتم فرض إجراءات أمنية مشددة فقط حول معظم المناطق الحساسة: شريط السياحة في جنوب شرق سيناء، والمنشآت النفطية في أبو رديس ورأس سدر، والمكاتب الحكومية في الطور والعريش. وطوال سنوات ظل معظم سيناء بدون وجود ملموس للدولة المصرية، مما يجعل القاهرة تبدو مثل المالك المتغيب.

وكانت المخابرات العامة، حتى وقت قريب، هي الجهة الرئيسية المكلفة بمتابعة شئون البدو، لكن المخابرات العسكرية تولت هذا الدور بعد الثورة. وبقيادة اللواء عبد الوهاب مبروك، المحافظ الحالي لشمال سيناء، سعى الجيش إلى استعادة السيطرة على المناطق الهامة في شبه الجزيرة. وبدأ من أغسطس ٢٠١١، شنت ست كتائب من الجيش الثاني، بقيادة اللواء محمد حجازي، "عملية النسر" في شمال شرق سيناء على طول الطريق الساحلي. لكن بعد شهور قليلة أصبح من الواضح أن الهدف ليس هو نزع سلاح ميليشيات البدو ولا تقييد تحركاتها – فقد امتنع الجيش عن

الدخول إلى معقل البدو المحصنة مثل جبل الحلال ووادي العمرو، وركز بدلاً من ذلك على الحفاظ على تواجد في مدن سيناء عبر حواجز الطرق والمواقع الدفاعية. وقد تم السماح باستمرار التهريب إلى غزة بدون عرقلة؛ ولم تعيق عمليات الإغلاق الأسبوعية لنفقين أو ثلاثة أنفاق نطاق هذه التجارة غير المشروعة.

وتتمشي هذه الإستراتيجية مع الرفض طويل الأمد السائد من جانب كبار قادة الجيش للسماح بانخراط للجيش في أي مواجهة مع السكان المحليين. فقد عارض المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بثبات وصلابة، مثل هذه الانخراط، بل أنه حتى منع الجيش من المساعدة في حماية خط الأنابيب في سيناء. وعندما كان وزيراً للدفاع خلال حقبة مبارك، رفض طنطاوي العديد من الطلبات الإسرائيلية للحصول على مساعدة الجيش المصري في التعامل مع التهريب إلى غزة والأنشطة الإرهابية الفلسطينية في أنحاء شبه جزيرة سيناء. وكانت سياسة القيادة العليا المصرية هي إبقاء الشرطة وحدها في موقع المسؤولية. وحين انهارت قوات الشرطة خلال الثورة، تم التخلي عن العديد من المواقع في أنحاء وسط سيناء.

ووفقاً البروتوكول العسكري الموقع بين مصر وإسرائيل، يُسمح للجيش المصري بنشر ٢٢ ألف جندي في سيناء، يقتصر نشرهم على المنطقة (أ)، وهي الجزء الواقع في أقصى غرب شبه الجزيرة. لكن خلال معظم الفترات لم ينشر الجيش المصري سوى ما بين ٧٠ إلى ٨٠ في المائة فقط من هذا العدد في المنطقة. ولم يُنشئ مقر قيادة منفصل للقوات في سيناء. ويظل كل لواء من الألوية الأربعة التي تتولى التناوب على الانتشار في سيناء تحت سيطرة مباشرة لغرفة عمليات فرقها غرب السويس. وفي جميع الأوقات، يتبع كل لواء قيادة فرقة مختلفة إما من الجيش الثالث أو الجيش الثاني. وخلال الثورة، تم سحب بعض هذه القوات إلى المناطق الرئيسية ولم يتم بعد إعادتها. وإضافة إلى ذلك، عندما وافقت إسرائيل على السماح للقوات المصرية بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و("ج") في وسط وشرق سيناء، نشرت القاهرة الكتائب المحدودة المرابطة بالفعل في شبه الجزيرة بدلاً من

جلب تعزيزات من المناطق الرئيسية للبلاد [غرب قناة السويس]. كما وافقت إسرائيل أيضاً على السماح لعشرين دبابة مصرية بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و ("ج") لكن القاهرة امتنعت عن إرسالها.

ويكشف هذا الاتجاه عن اهتمام الجيش المحدود بسيناء، رغم الانتقاد الداخلي الدائم للقيود التي تفرضها المعاهدة على قدرة مصر على ممارسة سيادتها على كامل شبه الجزيرة. وبما أن الجيش لم يكن مستعداً للإشراف على سيناء فلم يكن لديه أي حافز لإرسال حتى عدد الوحدات التي يسمح بها "البروتوكول العسكري". واختصاراً فقد تصور الجيش أن دوره دفاعي خالص شاغلاً نفسه بالتدريب الروتيني على عبور قناة السويس مع الابتعاد في الوقت نفسه، بأكثر قدر ممكن من المسافة، عن شئون البدو.

وفي الوقت نفسه، فإن المواقع الـ ٣٠٠ على طول الحدود مع إسرائيل - وهي بالأساس أبراج مراقبة - يديرها رجل شرطة تابعون للأمن المركزي. وهذه المواقع المعزولة لا يتوفر بها كهرباء أو مياه عذبة وتعاني من سوء الإمدادات من جانب مقر القيادة. وفي الواقع، عادة ما تقوم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بتزويد هؤلاء الجنود بالمؤن الأساسية.

وهناك عامل آخر يساهم في عدم المبالاة بهذه المواقع هي أنها تتجه ناحية الحدود الإسرائيلية ولا تراقب فعلياً التحركات خلفها، أي في سيناء. وعادة ما يعامل البدو حرس الحدود باعتبار أنهم ليسوا سوى مصدر إزعاج، حيث يقومون باقتحام وحتى احتلال مواقعهم في أوقات التوتر مع السلطات. وبالتالي فإن سيطرة مصر على الحدود هي منذ فترة طويلة سيطرة مشكوك فيها.

وفيما يتعلق بنشاط التهريب الذي يقوم به البدو إلى داخل إسرائيل، فإن الاتجاه العام لسياسة القاهرة كان - وما يزال - عدم التدخل. بل حتى عند القبض عليهم، لقي مهربو المخدرات البدو المتوجهين إلى إسرائيل عقوبات أخف بكثير من تلك التي تعرض لها من يحملون المخدرات ويتوجهون بها إلى داخل مصر.

وقد يساعد هذا الموقف على تفسير التسامح النسبي لمصر إزاء النشاط التجاري الأخير للبدو وهو: توجيه أعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى داخل إسرائيل. ويقدر أن ما لا يقل عن ٥٠ ألف من هؤلاء المهاجرين - ومعظمهم من المسلمين السودانيين والاريتريين - قد وصلوا إلى إسرائيل كلاجئين منذ أن بدأت هذه الممارسة. وعادة ما يدفع المهاجرون لمرشديهم من البدو ما بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار عن الفرد الواحد مقابل نقلهم من المناطق الرئيسية للبلاد إلى الحدود الإسرائيلية. وقد أنشأت القبائل البدوية مناطق محاطة بأسوار لإبقاء المهاجرين على الطريق، ولم تبذل القاهرة أي جهد ذي بال لوقف هذا النقل. وخلال العامين الماضيين وسع بعض البدو أيضاً تجارتهم إلى مجال جديد تماماً وهو جمع الأعضاء البشرية لبيعها في الخارج. وقد تم الكشف في وسط سيناء عن العديد من المقابر الجماعية التي تحوي جثث لمهاجرين أفارقة تعساء قتلوا من أجل الحصول على أعضائهم.

وطوال سنوات، شجعت إسرائيل القاهرة على القيام بدور أكثر نشاطاً في تأمين الحدود ضد مثل هذه التجارة غير المشروعة، لكن هذه الجهود لم تثمر عن نتائج. وفي مناسبات قليلة، قتلت الشرطة المصرية مهاجرين غير شرعيين بدلاً من إعادتهم، لكن لم يتم القيام بجهد حقيقي لوقف هذا التدفق. ويجب الإشارة إلى أنه في إسرائيل لا يُسمح للجيش والشرطة بإطلاق النار على المتسللين المدنيين، وبالتالي حين يعبر المهاجرون الحدود، فإنهم عادة ما ينتظرون ببساطة على الطريق السريع حتى تقوم أول دورية إسرائيلية بجمعهم، ثم يُقدم لهم الطعام، ويتم تسجيلهم ونقلهم إلى إيلات أو بير سبع.

وقد كانت مصر متساهلة للغاية مع نشاط «حماس» في شبه الجزيرة. وقد سجنّت السلطات المصرية أحد قادة حماس العسكريين هو أيمن نوفل، المسئول عن لواء خان يونس لمحاولته إقامة خلية في سيناء. لكن اعتقاله كان استثنائياً وقد فر من السجن أثناء الثورة. وعندما تم اعتقال محمد دبابيش، قائد المخابرات العسكرية في

الجماعة، لأسباب مماثلة في سبتمبر ٢٠١٠، سرعان ما استجابت مصر لضغوط حماس وأطلقت سراحه. وإلى جانب المنظمات الفلسطينية الإرهابية الأخرى اكتسب نشطاء «حماس» شعوراً بالحصانة من الإجراءات المصرية المضادة طالما لم يحدثوا صخباً ولا جلبية أثناء أنشطتهم. وعلى سبيل المثال، حين أدركت الجماعة مدى انزعاج القاهرة حين عبر الفلسطينيون إلى سيناء بشكل جماعي في يناير ٢٠٠٨، فإنها قامت بمنع مزيد من مثل هذه المحاولات.

وباختصار، كانت مصر - سواء قبل أو بعد الإطاحة بمبارك - قد عاملت سيناء باعتبارها فناءً خلفياً مهملاً وأبقت الاستثمارات، فضلاً عن الحكم والاهتمام العسكري، عند أدنى مستوياتها. وقد تساهلت السلطات بشكل عام مع الحدود المليئة بالثغرات مع كل من إسرائيل وغزة مما سمح للبدو ببناء اقتصادهم المنفصل وميليشياتهم المسلحة، بينما تجاهلت بروز الشبكات الإرهابية. ووصف أحد السياسيين المصريين هذا الوضع بقوله أن سيناء "هي مرآة مكبرة لأخطاء مصر".

التحدي أمام إسرائيل

تم الحصول على معظم معلومات إسرائيل عن التطورات في سيناء عن طريق المراقبة المكثفة للأنشطة الفلسطينية المنبثقة من قطاع غزة. ولم تنتبه المخابرات الإسرائيلية إلى الحاجة الماسة لمعرفة المزيد عن ظهور تهديدات إرهابية من شبه الجزيرة حتى منتصف عام ٢٠١١. غير أنه في عام ٢٠١٠ لاحظ محللون إسرائيليون في كل من الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام الضعف المستمر للشرطة المصرية وبروز تحديات إرهابية جديدة.

وعلى مدار العام الماضي اضطرت إسرائيل إلى إجراء إعادة تقييم شامل للموقف على الحدود المصرية ومن ثم ظهرت بسرعة تغييرات في السياسة. أولاً، كما ذكر سابقاً أسقطت إسرائيل اعتراضاتها تدريجياً ضد انتشار الجيش المصري شرق المنطقة ("أ") مما يسمح لوحدات - بعدد متفق عليه من الجنود ومعدات محددة

- بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و ("ج") لفترات محددة سلفاً. وفي الحقيقة فقد بدأت هذه العملية في يناير ٢٠٠٨ بعد أن اندفع حوالي نصف مليون فلسطيني إلى سيناء. وفي وقت لاحق، بعد الثورة أعطيت الموافقة على دخول ٧٥٠ جندي مصري إلى منطقة العريش/رفح. وفي سبتمبر ٢٠١١ حصلت القاهرة على تصريح بنشر سبع كتائب في "المناطق المحرمة". وباختصار، وافقت إسرائيل جوهرياً على إبطال [اتفاق] نزع السلاح عن شرق سيناء وقبول وجود عسكري مصري شبه دائم على مقربة من حدودها، وكل ذلك بناءً على الأمل العبثي بتحسين الوضع الأمني.

ثانياً، تبنت إسرائيل إجراءات دفاعية جديدة على طول طرفها الحدودي، أهمها هي عملية "الساعة الرملية" التي تتضمن بناءً متسارعاً لسياج مزدوج يبلغ طوله ٢٤٠ كم وارتفاعه ٥.٥ متر ويمتد ١.٥ متراً تحت الأرض ليكون بمثابة حاجز مادي بين البلدين. وسيتضمن هذا السياج الجديد الذي من المقرر اكتماله بحلول نهاية عام ٢٠١٢ مجموعة متنوعة من الأجهزة الإلكترونية القادرة على الكشف عن الأنشطة المشبوهة على جانب سيناء. وحالما يتم الانتهاء من بنائه فمن المتوقع أن يُوقف السياج تدفق المهاجرين غير الشرعيين ويعرقل عمليات التهريب الواسعة النطاق، والأهم من ذلك يكون عائقاً أمام الغارات الإرهابية في حين يمنح القادة المحليين تحذيراً مبكراً وقوياً.

ثالثاً، عزز "جيش الدفاع الإسرائيلي" انتشاره على طول حدود سيناء. ويعكس هذا الانتشار الجديد إدراكاً بأن المهمة الرئيسية على الحدود قد تغيرت - من كبح الأنشطة الإجرامية إلى التصدي للتهديدات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن كل القرى الإسرائيلية القريبة من الحدود قد تم توجيهها لإنشاء فرق طوارئ مسلحة واتخاذ خطوات أخرى - كبناء أسوار تحيط بالقرى - لمنع التسلل الإرهابي.

وعلى الصعيد السياسي لانت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن بالصمت وسط دعوات متزايدة من قبل سياسيين وصحفيين وشخصيات عسكرية متقاعدة ومسؤولي استخبارات سابقين مصريين لإلغاء جميع القيود المفروضة على الوجود العسكري

المصري في شبه الجزيرة كما هو منصوص عليه في المادة ٤ من معاهدة السلام. والأبرز هو أن هذه الطروحات قد جاءت من قبل رئيس الأركان السابق والمرشح الحالي للرئاسة الفريق مجدي حتاتة مما يعكس على الأرجح توجهاً بين رؤوسيه السابقين في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة". وقد فسر بعض المسؤولين المصريين امتناع إسرائيل عن الرد الرسمي على هذه الدعوات كعلامة على المرونة بشأن هذه المسألة على الرغم من أن الصمت ربما يأتي على الأرجح من الرغبة في تجنب النقاش العام حول مستقبل المعاهدة.

ويشير صعود جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في مصر مخاوف إضافية لدى إسرائيل. فحكومة يلعب فيها «الإخوان» دوراً رئيسياً ربما تسمح بأن تتحول الحدود إلى منطقة صدام دائم حيث تعمل ميليشيات من سيناء بحرية بنفس الطريقة التي اعتادت حركة «فتح» العمل بها على طول وادي الأردن في أواخر الستينات من القرن الماضي وتلك التي عملت بها "منظمة التحرير الفلسطينية" وحركة "أمل"، ولاحقاً «حزب الله» على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

توصيات سياسية

إن وقوع هجوم إرهابي كبير من سيناء سواء على يد فلسطينيين أو بدو من شأنه أن يُعرض معاهدة السلام الهشة للخطر. وسيتحقق الأمر نفسه لو اضطرت إسرائيل إلى توجيه ضربة وقائية في سيناء من أجل تفادي وقوع خسائر في الأرواح الإسرائيلية. والتحول المحتمل للحدود إلى منطقة صدام ومناوشات دائمة سيخلق بالتأكيد مناخاً من المواجهة المتجددة بين البلدين حتى لو امتنع الجيش المصري في البداية عن الانخراط المباشر. ففي كل من جنوب لبنان (منذ عام ١٩٦٩) ووادي الأردن (١٩٦٨-١٩٧٠) جرّت الصدامات الإسرائيلية مع الإرهابيين استدرجت في نهاية المطاف الجيشين النظاميين في كلا الدولتين إلى مصادمات مع "جيش الدفاع الإسرائيلي" وهو التطور الذي سيتخذ شكلاً أخطر لو حدث في مصر.

ولتجنب مثل هذه السيناريوهات، ينبغي على جميع الأطراف النظر في عدة اقتراحات سياسية تهدف إلى التصدي للتهديد الإرهابي المتزايد في سيناء:

انتشار الجيش المصري على طول الحدود

أدركت إسرائيل بالفعل الحاجة إلى أعداد أكبر من الوحدات العسكرية المصرية في شبه الجزيرة. ولسد هذه الحاجة يمكن السماح للمزيد من وحدات الجيش بالدخول إلى المنطقتين ("ب") و ("ج") عبر "آلية الأنشطة المتفق عليها" التي أبرمت سرّاً بين إسرائيل ومصر قبل عقد من الزمن تحت رعاية "القوة متعددة الجنسيات". وهذا الترتيب غير المنشور وغير المعلن عنه يمكن الطرفين من تفادي منع معاهدة السلام وضع وحدات جيش مصرية شرق المنطقة ("أ"). وقد تم التوصل مثل هذه التفاهات وتنفيذها مرات عدة قبل وبعد ثورة ٢٠١١.

وانطلاقاً من هذه النقطة ينبغي لإسرائيل أن تسمح لمصر بنشر قوة عسكرية يبلغ قوامها ما يقرب من نصف حجم فرقة مشاة (ما يصل إلى ثماني كتائب) في العديد من المناطق الرئيسية: على طول الطريق الساحلي والمراكز السكنية المجاورة في شمال سيناء، وعلى طول الحدود بين غزة وسيناء وخاصة رفح، وعلى طول الطريق السريع الذي تموله الولايات المتحدة والذي يسير محاذياً للحدود مع إسرائيل، وفي مناطق حساسة من وسط سيناء مثل النخل. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى هي إحباط الهجمات الإرهابية المثيرة مثل إطلاق صواريخ مضادة للطائرات على طائرات مدنية إسرائيلية حول مطارات إيلات وعوفدا أو إطلاق صواريخ مضادة للدبابات ضد سفن تبحر من وإلى ميناء إيلات. وثمة حاجة إلى وجود عسكري مصري أيضاً بالقرب من مضائق تيران الضيقة التي تعتبر بوابة إلى خليج العقبة الواقع إلى الجنوب من شرم الشيخ.

إحكام التنسيق المصري الإسرائيلي

ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون الاستخباراتي على طول الحدود بين غزة وسيناء نظراً لتهريب الأسلحة الواسع النطاق - بينها صواريخ ثقيلة - في كلا الاتجاهين. وعلى الرغم من أن السلطات المصرية قد مالت إلى التغافل عما يجري على طول "ممر فيلادلفيا" إلا أنها بالتأكيد لا تريد أن ترى «حماس» أو غيرها من المنظمات الإرهابية الفلسطينية تضع المزيد من الجذور في سيناء وتواصل تحويل شبه الجزيرة إلى مرتع لورش ومستودعات السلاح. كما أن القاهرة أيضاً غير مستريحة بالمرّة من المرور البشري غير المسجل عبر الأنفاق. غير أن التبادل الوثيق للمعلومات مع إسرائيل سيساعد الجيش المصري على إحكام قبضته على هذه المنطقة الحساسة وتشديد الرقابة على نوع التجارة التي تجري هناك.

تعديل دور القوة متعددة الجنسيات

إن أي تعديل كبير لترتيبات الانتشار العسكري المصرية أو الإسرائيلية داخل وحول سيناء سوف يتطلب تعديلات في طريقة أداء القوة متعددة الجنسيات - التي هي ثمرة لمعاهدة السلام - لمهامها. لكن لا يعني ذلك إدخال تغيير في التفويض الخاص بالقوة. وبدلاً من ذلك، لا تحتاج كلا الدولتين سوى إلى التوصل لتفاهات متبادلة حول مسائل مثل زيادة مهام التفقيش التي تقوم بها القوة متعددة الجنسيات للتحقق بأنهما تفيان بالتزاماتهما بخصوص الانتشار في المناطق الأربعة المنصوص عليها في البروتوكول العسكري. وبهذه الطريقة، يجب أن يصاحب موافقة إسرائيل على الانتشارات العسكرية المصرية في شرق سيناء اتفاقات تسمح لمراقبة أوثق من جانب القوة متعددة الجنسيات. وكما سبق الإشارة فإن أفراد القوة متعددة الجنسيات يمكنهم أن يقدموا مساعدة في رعاية مزيد من الاجتماعات المتكررة بين الضباط الإسرائيليين والإسرائيليين وترتيب البنية التحتية لتوفير اتصالات أسرع في أوقات الطوارئ.

إعادة ترتيب أولويات المعونة الأمريكية

إن النضال من أجل تفكيك "القنبلة الموقوتة" في سيناء يمكن أن يستفيد من المساعدة الأمريكية في مجالين: كبح تهريب الأسلحة ومراجعة خطط التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بجهود وقف تدفق الأسلحة - خاصة من ليبيا وإيران وسوريا والسودان - يمكن للولايات المتحدة ممارسة نفوذها، الذي ما يزال كبيراً، في القاهرة للتشجيع على المزيد من الرقابة الصارمة على نقل البضائع عبر قناة السويس. ويمكن بشكل فعال مراقبة العدد المحدود لنقاط المرور - سواء أكان نفقاً أم جسراً أم معبراً - كما أن توفير التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة من شأنه أن يساعد مصر على تنفيذ مراقبة أفضل على الشحنات التي تشق طريقها نحو سيناء. وحيث إن معظم حالات نقل الأسلحة تمر عبر مصر في طريقها إلى شبه الجزيرة فينبغي أن ينظر إلى [قناة] السويس على أنها خط الدفاع الحاسم ضد تحول سيناء إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

ومن جانبها فإن الولايات المتحدة - وخاصة "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" - تستطيع دعم البرامج الموجهة إلى هذه القبائل البدوية التي لم تتخرط بعد في عمليات التهريب أو الشبكات الإرهابية الجديدة. وهذه القبائل - وعلى الأخص في محافظة جنوب سيناء - تتوق إلى خدمات يمكن تقديمها إليها بنفقة منخفضة نسبياً مثل العيادات المتنقلة والفرص التوظيفية والتعليمية الأفضل. ومن خلال إظهار حرص الدولة على الوفاء باحتياجات هؤلاء البدو بإمكانها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو إقناعهم بتجنب المخاطر التي تترتب على عمليات التهريب أو الإرهاب.

وينبغي أن تظل جميع الأطراف مُركزة على الأهداف الأشد إلحاحاً والأكثر أهمية وهي: منع الانهيار التام للأمن في شبه الجزيرة وحولها وتجنب بروز دولة بدوية مارقة ومسلحة والتقليل من مخاطر انهيار معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية تحت وطأة ضغوط الجبهة الوعرة في سيناء.

التعليق

اللواء / علي حفظي

هذه الدراسة تحمل بين طياتها وجهات نظر تحليلية ورؤى أمريكية وإسرائيلية تجاه سيناء مع الوضع في الاعتبار إنها تتضمن الرؤية التي تخدم المصالح الأمريكية والغربية وبالقطع المصالح الإسرائيلية فيما يتعلق بمصالحهم وأهدافهم المرتبطة بسيناء من المنظور الحالي والمستقبلي ..
نبدأ التعليق على هذه الدراسة بتساؤل هام لكى تتضح لنا الرؤية منذ البداية ..
وهو ..

هل من مصلحة إسرائيل ومن يدعمها ويقف بجانبها ويحمي أمنها .. أن تتحول سيناء من المنظور المصري القريب والمتوسط إلى منطقة واعدة لخير مصر ونموها وتقوية اقتصادها وأمنها القومي .. من خلال تعميرها طبقا لمشروع قومي يدفع بملايين من أبناء مصر للخروج من وادي النيل إلى سيناء .. لتكوين مجتمع جديد واعد يبنى ويعمر ويحمي سيناء ؟
... الإجابة بالقطع وبلا ادنى شك .. لا .. طبعا

يرتبط هذا التساؤل السابق بتساؤل آخر هام يكمل لنا الصورة بالنسبة لسيناء ..
وهو ..

ما هي الرؤية والتصور الذى تسعى إليه إسرائيل ومن يدعم توجهاتها وأهدافها .. بما يخدم مصالحها وأمنها من المنظور الحالي والمستقبلي وهو الأهم من وجهة نظرهم ؟
الإجابة سوف تنحصر غالبا فى النقاط التالية ..

إن إسرائيل تسعى بكل جهودها لكى يظل الفراغ المجتمعي والعمراني القائم في سيناء حاليا كما هو وبما يخدم نظرة إسرائيل تجاه سيناء من المنظور العقائدي الذى يؤكد علي إن هناك ارتباط بين أرض إسرائيل وأرض سيناء .. والذى تحافظ فيه إسرائيل على غرس هذا المفهوم وتغذية الأجيال الجديدة من أبناء إسرائيل به وبما يؤكد الأطماع الصهيونية تجاه سيناء ..

ألم تبرز الوقائع التاريخية بالمنطقة خلال العقود الماضية أطماع إسرائيل لضم سيناء على أرض الواقع .. سواء في العدوان الثلاثي الذي تم ضد سيناء عام ١٩٥٦ .. أو عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ .. وبأن قادة إسرائيل كانوا يريدوا الاحتفاظ بسيناء لولا تدخل الرئيس الأمريكي ايزنهاور في أعقاب عدوان ١٩٥٦ .. وانتصار الجيش المصري في ملحمة أكتوبر ١٩٧٣ .

أيضا ألم يطرح الجانب الاسرائيلي أفكاره وتوجهاته فيما يتعلق بالحلول في القضية الفلسطينية من خلال تضمنها على عمليات تهجير لجزء من الكيان الفلسطيني إلى بعض المناطق التي يتم إستقطاعها من الحدود المصرية مع فلسطين وإسرائيل داخل سيناء خاصة القريبة من قطاع غزة وبما يساهم من وجهة نظرهم الإسرائيلية في حل للمشكلة الفلسطينية بعيدا عن أرض فلسطين التي يحتلونها .

" مقال المنظمة العالمية الصهيونية بالقدس المنشور في مجلة كيفونيم الإسرائيلية في ٢٤ فبراير عام ١٩٨٢ والذي جاء فيه عن سيناء ..

استعادة سيناء بثروتها هدف ذو أولوية ولكن إتفاقات كامب ديفيد تحول بيننا وبين ذلك .. وبأن الأوضاع في مصر ستؤدي إلى مجموعة ظروف تدفع إسرائيل إلى التدخل .. "

وخلال فترة سيطرة إسرائيل على سيناء منذ يونيو ١٩٦٧ وحتى انسحابها النهائي من سيناء (عدا طابا) في أبريل ١٩٨٢ (حوالي ١٥ عاما) ألم تسعى وتحاول إسرائيل بكل السبل إستقطاب أهالي سيناء من البدو والحضر ومحاولة استمالتهم والعمل على أرضائهم بكل الوسائل الممكنة بتقديم الخدمات المختلفة .. إلا أنها لم تنجح في التأثير على وطنية أهالي سيناء الشرفاء كذا لم تنجح خططها لتدويل سيناء أو انفصالها عن مصر عام ١٩٦٨ في مؤتمر الحسنه التي حضره " موسى ديان " وزير الدفاع الإسرائيلي .. هذا المؤتمر الذي أكد مدى وعى ووطنية أهالي سيناء وإيمانهم العميق بمصريتهم عندما أكدوا للمستولين الإسرائيليين بأن ما يطلبونه من أهالي سيناء يطلب عن طريق الرئيس السابق لمصر انذال " جمال عبد الناصر "

والأمثلة كثيرة .. ومنها إنه فى ديسمبر عام ٢٠٠٦ وزعت " المجموعة الدولية للآزمات " وهى منظمة دولية فى أوربا ومقرها بروكسل .. تقريراً عنوانه " هل سيناء فى مصر " وأوصت فى نهايته بتوصية للشركات الدولية فى مصر لوضع ملف سيناء فى الإعتبار لأنه يهدد أمن مصر وإستقرارها .

ومن البعد التاريخى فقد ظلت سيناء منذ التاريخ المصرى القديم (قدماء المصريين / أحمرس وتحتمس .. وغيرهم من قادة وملوك مصر) تمثل الدرع الواقى الذى يقى "مصر الخير" من أطماع الطامعين فى خيراتها والذين غالباً ما يأتون فى معظم الحملات العدوانية من شرق مصر .. أى أنه بمدلول آخر . فإن أمن مصر يبدأ من أقصى حدودها الشرقية .. لذا فقد ظل الاهتمام المصرى بسيناء على مر تاريخها الطويل يركز على أن سيناء هى مسرح العمليات العسكرية التى تحمى وتدافع عن أرض مصر وأهلها ..

وبعد حفر قناة السويس عام ١٨٦٩ ازدادت أهمية سيناء من وجهة النظر الدفاعية والإستراتيجية لمصر .

ومنذ عام ١٨٨٢ كانت خطة الاستعمار البريطانى الذى يجسم على أرض مصر أن تظل سيناء معزولة عن الوادى .. وكان لا يسمح بدخول أبناء مصر لسيناء إلا من خلال تصاريح مسبقه من الادارة المدنية الإنجليزية وفى نفس الوقت بالنسبة لأبناء مصر على أرض سيناء يتم نفس الشئ حيث يمنعون من السفر إلى وادى النيل إلا بتصاريح مسبقه لا يحصل عليها إلا فئة قليلة منهم، وهو ما أدى إلى أن سلطات الإحتلال البريطانى التى لم تغادر مصر إلا فى منتصف الخمسينات من القرن الماضى ظلت طوال فترة إحتلالها لمصر تساهم فى عزل سيناء عن مصر .. فلا خدمات ولا تعليم ولا رعايه ولا إتصال خارجى وجعلتها كما مهملاً ومنسيا أرضاً وبشراً .

أما التحول الإستراتيجى فى المنظور التتموى تجاه سيناء فلم يبدأ إلا بعد نجاح الملحمة العسكرية المصرية فى أكتوبر ١٩٧٣ وهزيمة القوات الإسرائيلية على أرض سيناء وتكبدهم لخسائر كبيرة وجسيمه لم تكن فى حساباتهم من قبل ..

ومما أجبرهم للدخول في مرحلة سلام مع مصر .. وبمجرد ظهور هذا التحول الاستراتيجي في المنظور المصري تجاه سيناء لجعلها أرض للنماء والتنمية والتعمير بكل الأبعاد التنموية وبما يسمح للملايين من أبناء مصر للتعايش على أرض سيناء في المنظور المستقبلي القريب والبعيد ... برز عدم الإرتياح من جانب غسرائيل وقادتها تجاه هذا التحول .. حتى أن أحد قادة إسرائيل السابقين (شارون) صرح في حديث له أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين مصر وإسرائيل في أعقاب قرار التحكيم الدولي بشأن إعادة " طابا " إلى مصر " مارس ١٩٨٩ " بأن وجهة نظر إسرائيل لا تقبل بأن يتواجد الملايين من أبناء مصر على أرض سيناء وأنها ستسعى بكل جهودها لعدم تحقيق ذلك .

تطرق الكاتب في حديثه عن أهمية تقليص خطر إنهيار السلام المصري الإسرائيلي .. وهو ما يجعلني أتساءل عن مفهومه ورؤيته لهذا السلام فهل يقصد السلام الذي تبتغيه إسرائيل من وجهة نظرها بما يخدم أهدافها ومصالحها ومنها .. أم السلام الذي يهدف إلى تحقيق السلام لكل الأطراف في المنطقة بما فيها مصر وإسرائيل .

وأيضا تضمنت دراسته التحليلية تعبير عن تجنب ظهور دولة بدوية مسلحة مارقه في سيناء .. فهل هذا التصور يدخل ضمن سيناريوهات الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية الجديدة في المنطقة التي تهدف في مضمونها الى تقسيم الدول العربية القوية في المنطقة وتحويلها الى دويلات ضعفية في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية ويزيد من تأثيرات إسرائيل ونفوذها في المنطقة العربية .

أما فيما يتعلق بثقافة بدو سيناء .. فمعظمهم يعيش الآن في مدن داخل سيناء وتضم مدينة العريش في شمال سيناء حوالى ثلث مجموع سكان سيناء حوالى ثلث مجموع سكان سيناء ويمثلون معظم السكان الحضر في سيناء ... ومازال سكان باقي المدن في سيناء (رفح / الشيخ زويد / بئر العبد / الحسنة / الطور / ابورديس / راس

سدر / شرم الشيخ ... الخ) تغلب عليهم صبغة البداوة برغم اقامتهم فى مدن ثابتة بها خدمات مختلفه ومايزال القضاء العرفى يلعب دورا هاما فى حياتهم ..

وهناك التزام من الجميع بتنفيذ حكم القضاء العرفى إلزاما بالصفات التى يتصف بها أهل البادية من رجولة وشهامة ووفاء بالعهود والمواثيق والزود عن الشرف والاعتزاز بالكبرياء والتفاخر الدائم بالأنساب .

أما بالنسبة إلى التغير السريع والمثير الذى مرت به سيناء فى الآونة الاخيره لاسيما قبل قصير من سقوط نظام مبارك فى القاهره .

وبأن سكان سيناء بصدد تحويل المنطقة إلى لاعب شبه مستقل فى الساحة الإقليمية .. تجعلنا نتساءل .. هل هذه الرؤية تستعيد مرة أخرى الرؤى السابقة لإسرائيل ومن يدعمها من الدول الغربية فيما يتعلق بسيناء وسعيهم الدائم من خلال مخططات وسيناريوهات متعددة الأشكال إلى إيجاد نوع من التباعد بين سيناء وأهلها ومصر وإبنائها على الرغم أنهم جميعا أبناء مصر .. وهل من مصلحة إسرائيل وداعميها أن لا تستقر الأوضاع داخل سيناء بما يخدم تحقيق أهدافهم ومصالحهم التى لم يحققوها بعد .. وأن يستخدموا الخداع السياسى لتغليق هذه الصورة التى يهدفها الى تحقيقها بمبررات أخرى يربطونها بمرحلة السلام القائمة حاليا والتى سبق أن عبروا عنها منذ سنوات بإنها تحول عن تحقيق أهدافهم ومطامعهم فى سيناء .

ونتساءل أيضا هل تلعب إسرائيل وأجهزة مخابراتها بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية والتى تستغل بعض الأطراف الخارجيه الإقليمية والمحلية .. دورا فيما يجرى على ارض سيناء تحت مصطلح تجهيز مسرح العمليات بسيناء بما يخدم تحقيق الأهداف المستقبلية لهم والتى سبق التنويه عنها .. وفى نفس الوقت هى يسعيا الى حرمان مصر من إستقلاليتها فيما يتعلق بإستراتيجيتها تجاه سيناء من المنظور الحالى والمستقبلى من خلال خلق نوع من الأزمات والأوضاع التى تسمح لهما بالتدخل والمشاركه فى وضع الرؤى والتصورات والإجراءات المطلوبة .

وهذا يستدعى بالضرورة أهمية النظر فى الأنشطة والاحداث الفردية المؤثرة على الامن فى سيناء خلال هذه المرحله .. لكن الاكثر اهمية هو النظر الى ابعاد ما

يحدث حاليا علي ارض سيناء من أنشطة تؤثر علي الأمن والإستقرار في سيناء وما قد تؤدي إليه من المنظور المستقبلي التي تهدف الى تحقيقه الأطراف الأخرى الذي قد لا يقتصر على إسرائيل الولايات المتحدة بل قد تشترك فيه أطراف أخرى إقليمية ودولية بما يخدم مصالحها في المنطقة ككل وفي مصر على وجه الخصوص .

وتبرز لنا رؤية تقييم الأمور تساؤلا آخر .. وهو ..

ملاحظة أن هناك نوع من التزامن بين بطيء وشبه توقف عجلة التنمية علي أرض سيناء في العقد الماضي منذ بداية الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ .. وبين زيادة نشاط العناصر والمنظمات الجهادية والأرهابية علي أرض سيناء وأيضا انفصال قطاع غزة بقيادة حماس عن السلطة الفلسطينية وأيضا فك إرتباط إسرائيل بقطاع غزة عام ٢٠٠٥ وإخراج القوات الإسرائيلية من الحدود بين سيناء وقطاع غزة للحدود المصرية في السنوات الماضية .

هل حدث كل ذلك بمحض الصدفة . أم أنه يدخل ضمن الرؤي والمخططات المستقبلية لهذه الأطراف تجاه سيناء ؟

تطرقت الدراسة إلى إن هناك نوع من النشاط الواسع لحماس وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى في سيناء .. هذه المعلومات التي وردت بالدراسة تتطلب التأكد من مصداقيتها ودقتها حيث أنها تهدف إلى إيجاد نوع من الإيحاء لدى القارئ لهذه الدراسة . بأن حماس أصبحت تلعب دورا رئيسيا علي أرض سيناء بعيدا عن السيطرة المصرية .. وقد يكون هناك اعتراف ضمنى من جانب كاتب الدراسة يطرح تساؤل آخر وهو هل المخططات والأعمال التي نفذها البدو في سيناء مثلما ذكر .. والحرفية العالمية التي نفذت بها بعض المهام كما نوه عنها ألا توضح بأن هناك أيدي خارجية وراء مثل هذه الأعمال لخدمة مصالحها الحالية والمستقبلية ..

ويجعلنا نطرح من هو المستفيد من وراء هذه الأحداث ؟

عندما تطرق الموضوع إلى أعمال التهريب عبر الحدود مع إسرائيل والتي ينفذها بدو سيناء وذكر بأن لا القاهرة ولا عمان لم تتخذ أى إجراءات لكبح التهريب من وإلى إسرائيل .. مما يجعلنا نتساءل .. هل أيضا إسرائيل لم تتخذ أى إجراءات بهذا

الخصوص .. أم إنه ليس لديها القدرة علي ذلك .. وهى التى دائما ما تعلن عن قدراتها وإمكانياتها العاليه في مجالات التأمين المختلفه وإذا كان لديهم علم بكل أعمال التهريب فلماذا لم يتخذوا هم الإجراءات المناسبه لكبح هذه العمليات .

لماذا لم يستفيد كاتب الدراسه من رأى متوازن ممن أخذ رأيهم فى موضوع الدراسه حيث أقتصرت الآراء التى تضمنتها الدراسه على قلة قد يكون البعض منهم قد تضرر لسبب ما أو آخر لا يعلمه كاتب الموضوع .. وربما يعلمه . حيث تركزت هذه الآراء على السلبيات فقط التى قد تتواجد داخل أى مجتمع ..

الم يتحقق لأهالى سيناء العديد من الإيجابيات على أرض الواقع من أوجه خدمات مختلفه .. تعليميه / صحيه / سكنيه ومرافق مختلفه من طرق وكهرباء ومياه وإتصالات وخلافه .. والتى جعلت الغالبية منهم يعيشون في مستوي معيشى أفضل من نظرائهم داخل بعض القوى والمدن المصرية داخل الوادى .

الم يصل بعض رجالات سيناء إلى أعلى المناسب فى مؤسسات الدوله الهامه حتى أن أحدهم تقلد منصب مدير المخابرات الحربية المصرية .

نعم هناك بعض السلبيات التى يجب أن يتم تلاقيها في المستقبل القريب ولكن هناك أيضا الكثير من الانجازات الكبيره التى تمت علي أرض سيناء لصالح أهالي خلال السنوات الماضيه والتي سيتم استكمالها في المستقبل القريب وفى مقدمتها الاهتمام بكل ما يتعلق بالتنمية البشرية لأهالى سيناء بجانب مقومات التنمية الشاملة بكل أبعادها .

تضمنت الدراسه العديد من المغالطات بل والاكاذيب فيما يتعلق بعلاقة القوات المسلحة المصرية وسيناء .. والتى تهدف غلى ايجاد نوع من عدم الثقة بين جيش مصر وشعبها داخل أنحاء مصر سواء في الوادى أو فى سيناء وفيما يتعلق ومهام القوات المسلحة المصرية في سيناء علي مر السنين فقد ظل أهالي سيناء سواء في الماضي أو الحاضر يشيدون ويفتخرون بالدور الذي قامت به وتقدم به حتي الآن لصالح أهالي سيناء ... وكانت دائما وعلي مر السنين محل ثقتهم وحبهم وإحترامهم .. أما فيما يتعلق بالعلاقة ما بين أرض سيناء والقوات المسلحة المصرية .. فلا يوجد

علي أرض مصر اي بقعه أخرى تحظى بدرجة إهتمام القوات المسلحة المصرية
مثلاً تحظى به أرضى سيناء ...

وعادة ما تتضمن مثل هذه الدراسات التي تتم من جهة النظر الاسرائيلية
الامريكية وتتضمن مثل هذه الدراسات التي تتم من وجهة النظر الاسرائيلية
الامريكية وضع السم في العسل للتأثر النفسى على الاطراف الاخرى التي تطلع علي
هذه الدراسات ... وعندما ذكر بأن قوات جيش الدفاع الاسرائيلى (الذي لا تدخل
العقائد العسكرية الدفاعية ضمن مناهجه العسكرية) يقدم بتزويد جنود المراقبه
المصريون في أبراج المراقبه على الحدود المصرية الشرقية بالمؤن الأساسية لعله
كان يحلم بذلك أثناء نومه على أرض أمريكا .

أما فيما يتعلق بالتحدي أمام اسرائيل .. فمن الملاحظ من خبرات التعامل مع
الجانب الاسرائيلي خلال السنوات الماضية منذ توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ فإنها
تبدى نوع من المرونة في الامور التي تجد أنها تصب في مصلحتها خاصة فيما
يتعلق بالنواحي الامنيه التي قد تمسها .. أما بخلاف ذلك فإنها تسعى دائماً الي تحقيق
الايضاح في سيناء بما يخدم أهدافها ومصالحها المستقبلية ... ويستكمل رؤيته
بمطالبة الولايات المتحدة بأن تقوم بممارسة نفوذها علي القاهرة لوضع مزيد من
التدخل في الشؤون المجتمعية المصرية على أرض سيناء وهو ما لن تقبله مصر اذا
ما شعرت بأنه نوع من التدخل في شئونها الداخلية التي تمس أمنها القومي على
أرض سيناء .

وأخيراً إلا تساهم هذه الدراسة بشكل ما أو آخر في الإقتراب من الخطوط
الحمراء الثلاثي التي تسعى مصر في خضم تفاعلات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى :

- الفتنة الطائفية بين أطراف المجتمع .
- عدم الثقة والمواجهه بين الجيش والشعب .
- الوصول إلى مرحلة الانهيار الاقتصادي .

أيضاً ليس التعتن الاسرائيلي في إيجاد الحلول المنطقية والعادلة
للمشكلة والقضية الفلسطينية وعدم تنفيذ إسرائيل لإلتزاماتها وإتفاقيتها مع

الجانب الفلسطيني قد ساهمت بشكل واضح في التعاطف والدعم من جانب أبناء مصر بما فيهم أهالي سيناء للجانب الفلسطيني ضد إسرائيل .
وختاما فإنه بالرغم من أن الأفكار والرؤى التي تصدر من مؤسسات الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد تكون أحيانا غير منطقية .. وقد تكون تحليلاتها ليس لها أسس ومرتكزات عقلانية وقد تستند إلى وقائع غير صحيحة .. إلا أن خطورتها تكمن في أن أفكار ودراسات تلك المؤسسات يعتمد عليها العديد من السياسيون وصناع القرار في هذه الدول .

العدد ٨٧ - السنة الثامنة
مارس ٢٠١٢

حقوق الطبع محفوظة
(يجوز الاقتباس مع الإشارة للمصدر)
رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة في الإصدار
تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة
عن رأي المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً تجاهها.

Bibliotheca Alexandrina



1185722



المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣

بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org

www.icfsthinktank.org